بحث المشاركة في الملتقى الوطني الموسوم بـ:

عناية الجزائريين بصحيح مسلم وباقي كتب السنة: التاريخ، الامتداد، الآفاق

عنوان البحث :

# الحافظ أبو محمد جمال الدين الغساني الجزائري (ت 682هـ) وملامح منهجه في كتابه "تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني": دراسة تحليلية تطبيقية.

# Al-Hafiz Abu Muhammad Jamal al-Din al-Ghassani al-Jazairi (d. 682 AH) and His Methodology in *"Takhrij al-Ahadith al-Di'af from Sunan al-Daraqutni"*: An Analytical Applied Study

الباحث: براهمي مراد

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية - كلية أصول الدين- جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

mbrahmi79@gmail.com

0676295182

**ملخص المداخلة:**

هدف هذه الدراسة إلى إبراز ملامح المنهج الحديثي عند الحافظ أبي محمد جمال الدين الغساني الجزائري (ت 682هـ) من خلال كتابه «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني»، والكشف عن طبيعته العلمية ووظيفته النقدية في خدمة سنن الدارقطني.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع صنيع المؤلف ومقارنته بأصل الكتاب، مع تحليل نماذج تطبيقية من عمله. وتوصّلت إلى أن ما سمّاه الغساني «تخريجًا» لا يندرج ضمن المفهوم الاصطلاحي المتأخر للتخريج، بل هو عمل انتقائي استقرائي قائم على شرط منهجي دقيق، يتمثل في جمع الأحاديث التي صرّح الإمام الدارقطني بضعفها أو بعللها، مع اجتناب ما لم يُصرّح فيه بذلك.

كما أظهرت الدراسة أن هذا العمل يمثل محاولة مبكرة لضبط منهج التعامل مع سنن الدارقطني، وتصحيح ما وقع فيه بعض الفقهاء من الاحتجاج بمجرد العزو إليه، دون اعتبار لطبيعة كتابه ومنهجه. وعلى الرغم من وجازة هذا المصنّف، فإنه يحمل قيمة علمية بارزة، ويعد لبنة مهمة في خدمة النقد الحديثي.

وخلصت الدراسة إلى أن الكتاب لا يزال بحاجة إلى تحقيق علمي رصين يبرز قيمته ويستوفي دراسته، مع الدعوة إلى استكمال الجهود في خدمة سنن الدارقطني، بتمييز صحيحها من ضعيفها على نحو أوسع وأدق.

## Abstract (English Translation)

This study aims to highlight the features of the hadith methodology of the scholar Abu Muhammad Jamal al-Din al-Ghassani al-Jazairi (d. 682 AH) through his work *"Takhrij al-Ahadith al-Di'af min Sunan al-Daraqutni"* (Extraction of Weak Hadiths from Sunan al-Daraqutni), and to uncover its scholarly nature and critical function in the service of Sunan al-Daraqutni.

The study adopts a descriptive-analytical approach based on examining the author's method and comparing it with the original source, alongside analyzing selected applied examples. It concludes that what al-Ghassani termed "takhrij" does not conform to the later technical definition of hadith extraction; rather, it is a selective and inductive work based on a precise methodological condition: collecting only those hadiths explicitly judged weak or defective by al-Daraqutni, while excluding those without explicit statements of ضعف (weakness).

The study further demonstrates that this work represents an early attempt to regulate the methodological engagement with *Sunan al-Daraqutni*, correcting the misuse by some jurists who relied merely on attributing hadiths to it without considering its methodological nature. Despite its brevity, the work holds significant scholarly value and constitutes an important contribution to hadith criticism.

Finally, the study concludes that the book still requires a critical scholarly edition that adequately reflects its value and methodological features, and it recommends further efforts in serving *Sunan al-Daraqutni* through a more comprehensive classification of its authentic and weak narrations.

| الكلمات المفتاحية | Keywords |
| --- | --- |
| -أبو محمد جمال الدين الجزائري الغساني - سنن الدارقطني تخريج الحديث -الأحاديث الضعيفة - النقد الحديثي - علم العلل -الجرح والتعديل | Al-Ghassani al-Jazairi -Sunan al-Daraqutni Hadith Takhrij -Weak Hadiths -Hadith Criticism -Ilal al-Hadith (Hidden Defects) Al-Jarh wa al-Ta'dil |

## المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، ففصل المقال وبيّن سبل الهدى، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فإن الجهود العلمية لعلماء الجزائر في خدمة السنة النبوية لم تقتصر على حدود الإقليم، بل امتدت لتترك بصمتها في حواضر المشرق الإسلامي، ومن أبرز تلك الشخصيات التي لم تنل حظها من الدراسة، الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يحيى الغساني الجزائري (ت 682هـ)، الذي استوطن دمشق، وتصدر لمشيخة بعض مدارسها الحديثية، وخلّف أثرًا علميًا ذا قيمة، يتمثل في كتابه :.«*تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني*».

ويزداد هذا المصنف أهميةً إذا نُظر إليه في سياق كتاب«*سنن الدارقطني*نفسه»؛ إذ يُعدّ من المصنفات الحديثية المتميزة في بابها، لكونه لا يجري على نسق سائر كتب السنن المشهورة في الاقتصار على الأحاديث المحتج بها، بل يقوم على استيعاب الطرق، وإبراز العلل، وذكر الغرائب، مما جعله أقرب إلى كتب العلل منه إلى كتب الأحكام.

وقد أفضى هذا التمايز المنهجي إلى وقوع نوع من الالتباس في تلقي هذا الكتاب، خاصة عند غير المتخصصين، حيث جرى التعامل معه أحيانًا معاملة سائر كتب السنن، بالاكتفاء بمجرد العزو إليه في مقام الاحتجاج، دون اعتبار لسياق الحديث ولا لتعليل الإمام له.

وفي هذا السياق يبرز عمل الحافظ الغساني الجزائري بوصفه محاولةً علميةً مبكرة لمعالجة هذا الإشكال؛ إذ فطن إلى ضرورة تمييز الأحاديث التي صرّح الإمام الدارقطني بضعفها، فقام بعملٍ استقرائيٍّ دقيق، جمع فيه تلك الأحاديث، مميّزًا لها، بما يجعله أقرب إلى "كشاف نقدي" يُعين على ضبط الاستدلال، ويُسهم في تصحيح التعامل مع هذا المصنف.

غير أن هذا العمل –على أهميته– لم يحظ بدراسةٍ كافية تكشف عن حقيقته المنهجية، ولا سيما من جهة مفهوم "التخريج" عند مؤلفه، وآلية انتقائه للأحاديث، ومدى التزامه بذلك.

ومن هنا تتحدد إشكالية هذه المداخلة في :الكشف عن طبيعة العمل الذي قام به الحافظ الغساني في كتابه، وبيان ملامح منهجه في انتقاء الأحاديث، ومدى وفائه بشرطه، وأثر ذلك في توجيه التعامل مع *سنن الدارقطني*.

وتهدف هذه المداخلة إلى:

- التعريف بالحافظ أبي محمد الغساني الجزائري وكتابه، مع تحرير نسبته ومكانته العلمية .
- دراسة منهجه في الكتاب، والكشف عن معاييره في الانتقاء وحدود التزامه بها .
- إبراز القيمة العلمية لهذا العمل في خدمة سنن الدارقطني وتصحيح تلقيه .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم المداخلة إلى محورين رئيسين:

**المحورالأول:** التعريف بالحافظ الغساني الجزائري وكتابه (دراسة تعريفية وتحقيق للنسبة).
**المحورالثاني:** ملامح المنهج الحديثي عند الغساني (دراسة تحليلية تطبيقية).
والله الموفق.

## المحورالأول: التعريف بالحافظ أبي محمد عبد الله بن يحي الغساني الجز ائري ومصنَّفه [1]

## 1. التعريف بالحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يحي الغساني الجز ائري.

### 1.1 نسبه ومولده:

هو الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ الْمُتْقِنُ نزيل دمشق: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَيْوَنَ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ الْغَسَّانِيُّ الْجَزَائِرِيُّ، ويعرف كذلك بالجمال الجزائري[2].

الغساني: نسبة إلى غسان قبيلة يمنية من الأزد نزلت الشام، وسُميت غسان بماء نزلته، واختلف بمكان هذا الماء فقيل بسد مأرب باليمن، وقيل بالجحفة بالحجاز[3].

أما نسبة الجزائري التي نعهدها فيُستشكل ثبوت هذه النسبة لعدة اعتبارات، من أبرزها:

- ندرة هذه النسبة في القرن السابع لأن الجزائر في ذلك الزمان كانت من أعمال بجاية4.
- ولما وقع في بعض نسخ ((شذرات الذهب)) : الجرائري بالمهملة.
- ولوجود مثل هذه النسبة في المشرق منسوبة إلى جزائر البصرة[5] لا إلى جزائر بني مزغنة بالمغرب.
- ولعدم وجود ترجمة له في كتب التراجم التي تعنى بأعلام الغرب الإسلامي أو المالكية.

---

1- تنظر ترجمته في : تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467)، المعجم المختص بالمحدثين (ص: 131)، العبر في خبر من غبر (3/ 349)، الوافي بالوفيات: الصفدي (17/ 358) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (7/ 657) الأعلام:اللزركلي (4/ 145) معجم أعلام الجزائر:عادل نويهض (ص: 251)

2- وقد ترجم صاحب شجرة النور الزكية وغيره لعلم آخر يشترك مع صاحبنا هذا في الكنية والجد والنسبة الجزائرية والغسانية والوفاة، وهو القاضي: أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن يوسف الغساني الجزائري المتوفى بعد 680 [شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ابن مخلوف (1/ 289)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية (ص: 111)]

3- الأنساب(195/4)، وفيات الأعيان(163/1)

4- معجم البلدان: ياقوت الحموي(132/2)، التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار (2/ 183)،المعجب في تلخيص أخبار المغرب: عبد الواحد المراكشي (ص: 141)

5- كنسبة عالم الشيعة الإمامية المشهور: نعمة الله الجزائري(ت1112) صاحب " الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية ". انظر الأعلام للزركلي(39/8)

لكن بعد النظر تأكد عندي صحة النسبة إلى جزائر المغرب الإسلامي لما صرح به الإمام الذهبي وهو شيخه في كتابه ((المعجم المختص بالمحدثين)) الذي أفرده لشيوخه فقد جاء فيه: (( .... جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ الْغَسَّانِيُّ الْمَغْرِبِيُّ الْجَزَائِرِيُّ)) [1]

هذا وقد خلت مصادر ترجمته عن الكلام عن أصله الجزائري، إلا مجرد النسبة التي تكاد تجمع عليها. وأنه نزل دمشق واستوطنها وتوفي بها.

## 2.1 ميلاده ووفاته:

صرح الإمام الذهبي بميلاده ووفاته فقال : : ((وُلِدَ سَنَة إحدى وسِتِّ مِائَة... تُوُفِّيَ بِدَارِ الْحَدِيثِ الشَّقَشْقَيَّة2 فِي شَوَّالٍ سَنَةَ 682)) [3]. فيكون قد عاش إحدى وثمانين سنة.

## 3.1 شيوخه:

كان من المكثرين من الشيوخ والسماع والرواية كما وصفه تلميذه الذهبي، وسمع بمصر من جماعة من أصحاب السِّلَفيّ.

فمن شيوخه: الحافظ أبي الْخَطّاب ابن دِحْيَةَ ، وَيُوسُفَ بْنِ الْمُخْتَلِي ، و أبي الْحَسَن السَّخَاوِيّ وكريمة القُرشيّة، وإبراهيم بْن الخُشُوعيّ[4] ،و أبي عَمْرو عثمان بْن حسن السَّبْتي[5] ،وأحمد بن صالح بن أحمد بن طاهر السّجستانيّ[6] ،عتيق بْن أَبِي الفضل العدل أبو بكر السَّلَمانيّ[7] ،إِبْرَاهِيْمُ بنُ بَرَكَاتٍ[8] ،والحافظ أبي عَمرو ابْن الصّلاح[9] ،الإمام ابن الحَاجِبِ أَبُو عَمْرو عُثْمَانُ بنُ عُمَرَ الكُرْدِيُّ[1] ،والشيخ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ البَكْرِيُّ أَبُو عَلِيٍّ[2].

---

1- المعجم المختص بالمحدثين: الذهبي(ص31)

2- سميت بالشقشية في هذا الموضع فقط، وفي باقي كتب التراجم للذهبي ولغيره سميت بـ:"بالنجيبية" وهو الصحيح، أما الشقشقية فلم أعثر على من أشار إلى دار حديث أو مدرسة بهذا الاسم والله أعلم.

3- المعجم المختص بالمحدثين: الذهبي(ص31)

4- تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467).

5- سمع منه ا«المُلَخَّصَ» للقابسيّ[تاريخ الإسلام: الذهبي (46/ 204)، سير أعلام النبلاء (23/ 26)]

6- تاريخ الإسلام: الذهبي (46/ 358)

7المصدر نفسه (47/ 183)

8- سير أعلام النبلاء (6/ 243)

9- المصدر نفسه (23/ 141، 144) وسمع منه (علوم الحديث) له.

## 4.1 تلاميذه:

روى عنه الكبار من الأئمة الحفاظ منهم : الحافظ المِزّي، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، ومؤرخ الإسلام الذهبي وأجاز له مروياته، والمنجّم بْن الخبّاز، وابن العطّار[3] ،ويَعْقُوب بن إِسْحَاق الْموصِلِي الكفتي الدِّمَشْقِي[4]، وطائفة سواهم.

## 5.1 مكانته العلمية:

يمكننا أن نلحظ المكانة العلمية العالية التي كانت لأبي محمد الجزائري من خلال كلام تلميذه الإمام الذهبي فقد وصفه بكثرة الرواية والنسخ والتدوين مع الاعتناء بالحديث رواية ودراية ومعرفة، كما وصفه بالعبادة وكريم الأخلاق والتواضع:

قال تلميذه الذهبي: ((شيخ محدث، عالم متقن، كثير الرواية، مليح الكتابة، نسخ الكثير وعني بالحديث، مَعَ فهمٍ ومعرفة وديانة وعبادة وتواضع)) [5].وقال عنه أيضا: ((الإمام المحدث المتقن)) [6].

وكذلك مما يبين منزلته في عصره الذي يعج بالأئمة وكبار المحدثين والفقهاء ما ذكره مترجموه من توليته مشيخة المدرسة النجيبية[7]، وهي من المدارس الجديدة التي يتنافس على مشيختها، فقد تولاها أولا قاضي القضاة ابن خلكان ثم تنازل عنها لابنه ثم صارت إلى أبي محمد الجزائري إلى وفاته، وفي عهد الذهبي ذكر أنها سكن الإمام الحافظ الكبير المزي.

---

1- سير أعلام النبلاء (23/ 266) . تاريخ الإسلام: الذهبي (47/ 319)

2- سير أعلام النبلاء (23/ 328) قرأ عليه (أربعين البلدان.).

3- تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467).

4- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (6/ 203)

5- تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467)، ونقله بنصه الصفدي في الوافي بالوفيات (17/ 358).

6- المعجم المختص بالمحدثين (ص: 131)، العبر في خبر من غبر (3/ 349)

7- وهي مدرسة صغيرة بجانب المدرسة النورية، بناها وأوقفها آقُوشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمِيرُ الْكَبِيرُ جَمَالُ الدِّينِ النَّجِيبِيُّ أَبُو سَعِيدٍ الصَّالِحِيُّ ، وافتتحت في ذي القعدة سنة 677: تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 208)، البداية والنهاية: ابن كثير(329/13)، الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي(358/1).

ومع وفور علمه وكثرة شيوخه فإنه لازم طلب العلم والكتابة والسماع حتى وفاته وقد جاوز الثمانين، قال تلميذه الإمام الذهبي: (( ثم لم يزل يسمع ويكتب إلى أواخر عمره ))[1] ..

## 6.1 مؤلفاته:

لم تسعف المصادر المتاحة بذكر مؤلفات أخرى له، سوى ما نُسب إليه من هذا المصنّف**(تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني)** ، مما يزيد من أهمية دراسته وإبرازه. ومع أن تلميذه الذهبي لم يذكر له مؤلفات، إلا أن الظاهر أنه كان صاحب مؤلفات ومصنفات، فقد وصف في ترجمته بكثرة التدوين والكتابة والنسخ ، ولعل مؤلفاته ضاعت فيمن ضاع من مصنفات الأئمة والعلماء.

## 2.التعريف بكتاب((تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني)) للحافظ أبي محمد الجز ائري.

## 1.2 أوليته في الاعتناء بسنن الدارقطني:

يعتبر كتاب السنن للإمام الدارقطني من الكتب الحديثية الفريدة في بابها والتي تدل على سعة علم واطلاع الحافظ الدارقطني؛ قال الحافظ ابن كثير عنه وعن سننه:" وَكَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَنَسِيجَ وَحْدِهِ، وَإِمَامَ دَهْرِهِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَصَنَاعَةِ التَّعْلِيلِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَحُسْنِ التَّصْنِيفِ وَالتَّأْلِيفِ، وَاتِّسَاعِ الرِّوَايَةِ، وَالِاطِّلَاعِ التام في الدراية، له كتابه الْمَشْهُورِ مِنْ أَحْسَنِ الْمُصَنَّفَاتِ فِي بَابِهِ، لَمْ يُسْبَقْ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا يُلْحَقُ فِي شَكْلِهِ إِلَّا مَنِ اسْتَمَدَّ مِنْ بَحْرِهِ وَعَمِلَ كَعَمَلِهِ،"[2].

وموضوع سننه رحمه الله تعالى ليس كباقي السنن ومنهجه فيه مختلف، فإنه عمد إلى جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمضطربة والغريبة والمعلة ورتبها على الأبواب الفقهية مع بيان طرقها وسبب ضعفها وعللها وجرح رواتها وما يلزم ذلك من الإشارة إلى الثابت صحيح منها، فهو أشبه بكتاب علل وغرائب مرتب على الأبواب الفقهية.

1- تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467)، ونقله بنصه الصفدي في الوافي بالوفيات (17/ 358)

2- البداية والنهاية: ابن كثير (11/ 317).

انطلاقا من ذلك فإن الاشتغال بسنن الدارقطني لا يتهيأ إلا من مضطلع متمكن من علوم الرجال الجرح والتعديل وعلم العلل وهذا الذي امتاز به الحافظ أبو محمد الجزائري فهو المحدث المتقن ذو الفهم والمعرفة كما وصفه تلميذه الحافظ الذهبي[1] ،

فهو بحسب ما وصلنا أول من ألف حول سنن الدارقطني بعد مرور قرابة ثلاثة قرون من تأليفه؛ ففتح بذلك الباب للاشتغال والتأليف حول هذا المصنف، فتتابعت بعده جهود العلماء في التأليف حوله ومنها[2]:

- السامعون لسنن الدارقطني: لعبد الرحمن بن يوسف المزني(ت742)
- رجال الدارقطني: للحافظ زين الدين العراقي(ت806)
- الخماسيات في سنن الدارقطني: للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852)
- التعليق المغني على سنن الدارقطني:لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي(ت1329)

## 2.2 موضوعه وهدفه:

لم يشتمل كتاب :(( **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**)) لأبي محمد الجزائري خطبة تبين منهجه وغرضه من هذا التأليف، لكن من خلال عنوان الكتاب:(( **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**)) يتضح جليا موضوعه وهو استخراج الأحاديث الضعاف الموجودة في سنن الدارقطني وتمييزها عن غيرها.

ولعل من أهداف هذا الصنيع من الإمام أبي محمد الجزائري ما يلي :

- ✓ التنبيه على كثرة هذا النوع من الأحاديث في سنن الدارقطني، بل هي الموضوع الأساس له.
- ✓ كما فيه بيان أن من الخطأ الاستدلال بالعزو إلى سنن الدارقطني؛ فليس هو كباقي السنن التي قصدت إلى جمع الأحاديث المحتج بها، بل العكس تماما فالقصد من سنن الدارقطني جمع

1- تاريخ الإسلام: الذهبي (15/ 467).

2-انظر مقدمة تحقيق سنن الدارقطني لشعيب الأرناؤوط: طبعة الرسالة..

الأحاديث التي لا يحتج بها والدليل هذا الكم الكبير من الأحاديث الضعيفة التي يصرح الدارقطني بعلتها وضعفها.

- ✓ ومن الأهداف كذلك استخراج أقوال الحافظ الدارقطني في الرجال والعلل التي ضمنها سننه مما قد لا يوجد في باقي كتبه المؤلفة في هذا الشأن.

لكن يبقى الإشكال في موضوع الكتاب من ناحيتين:

- **الأولى**: أن الأصل أن يستخرج الأقل من الأكثر لا العكس، وهذا بالنظر لما سبق من أن الموضوع الأساس لسنن الدارقطني هو الأحاديث الضعيفة بأنواعها، وما يورده من الصحيح أحيانا يكون تبعا للاستدلال به على تضعيف الضعيف وهو الأغلب، أو ما صح في نحو الحديث المضعف فالأصل في نحو هذا التأليف أن تستخرج الأحاديث الصحيحة والحسنة من سنن الدارقطني لأنها الأقل عددا وغير مقصودة بالإيراد في السنن، لكن الذي حدث أن الحافظ أبي محمد عمد إلى استخراج الأحاديث الضعيفة لا الصحيحة.
- الثانية: ما طبيعة المعيار الذي اعتمده الحافظ أبي محمد الجزائري في استخراج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني؟ خاصة إذا تأملنا عدد الأحاديث في السنن وفي هذا التخريج فبينهما فرق شاسع، فعدد أحاديث التخريج يقارب سُبع عدد أحاديث السنن؛ فأحاديث السنن بلغت في طبعة مؤسسة الرسالة (4836) حديثا، وفي طبعة دار المعرفة (4749) حديثا، في حين بلغت أحاديث "**تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**" في طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق كمال يوسف الحوت (700) حديثا، وفي طبعة دار عالم الكتب بتحقيق اشرف بن عبد المقصود بلغت (449) حديثا. وهذا الإشكال يبرز أكثر مع استحضار كون سنن الداراقطني موضوعها الأساس الأحاديث الضعيفة والمعلة.

ويمكن دفع الإشكالين بعدة فرضيات منها:

- ✓ أن الحافظ أبي محمد الجزائري قصد إلى استخراج نوع معين من الأحاديث الضعيفة لا جميعها.
- ✓ أنه لم يكن يُسلم أن السنن موضوعها الأحاديث الضعيفة بالأساس.
- ✓ أنه قصد إلى استخراج أصول الأحاديث الضعيفة أي المتون الضعيفة، غير المحتج بها فقهيا.
- ✓ أنه لم يستوعب كتاب السنن كله بل اقتصر على جزء منه.

- ✓ أنه قصد إلى استخراج الأحاديث التي صرح الدارقطني بضعفها والكلام في رواتها دون غيرها مما لم يصرح بسبب ضعفه أو علته.

وبعد النظر في عمل أبي محمد الجزائري على السنن يتبين أن أقرب هذه الفرضيات إلى الواقع الأخيرة منها فإنه لم يقتصر على استخراج نوع معين من الأحاديث الضعاف ولا اكتفى باستخراج أصولها ومتونها بل يورد للحديث الواحد الكثير من الطرق ويعللها واحدا واحدا، وهو قد استوعب جميع أبواب السنن من أوله إلى آخره أما كون موضوع السنن هو الأحاديث الضعيفة والمعلة فإن هذا مما لا يخفى على المشتغلين بالحديث فكيف بمن وصف بالإمامة والفهم والإتقان، فيبقى تفسير الاستشكال المطروح أنه عمد إلى استخراج الأحاديث الضعيفة التي يصرح الإمام الدارقطني بسبب ضعفها كجرح راو أو شذوذ أو بيان علة، وأهمل غيرها مما لم يصرح الإمام الدارقطني بسبب وعلة ضعفه. ومن غايات ذلك إبراز المادة النقدية الصريحة في سنن الدارقطني، وجمعها في نسق تخريجي تحليلي. ولعل الباعث له على هذا التأليف وطريقته فيه له أثر في قضية اقتصاره على هذا النوع من الضعاف من السنن.

## 3.2 الباعث على التأليف:

أما الباعث على اختيار أبي محمد الجزائري لسنن الدارقطني دون غيرها لاستخراج وإبراز الأحاديث الضعيفة فإنه قد يرجع إلى الالتباس الذي أحدثه اشتهار كتاب الدارقطني باسم السنن[1]، وهو المصطلح الذي استقر في العرف العلمي إطلاقه على الكتب الحديثية المرتبة على الأبواب والكتب الفقهية التي قصد أصحابها إلى جمع ورواية الأحاديث المحتج بها كالسنن الاربعة المشهورة؛ يقول الحافظ ابن حجر: " ... ولأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب: أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه: مطلق الجمع"[2]

أما الدارقطني فإنه خالف هذا الأصل والعرف الذي درج عليه الأئمة وجمهور المحدثين لأنه قصد بكتابه السنن: جمع أحاديث الأحكام الضعيفة والموضوعة والمضطربة والمعللة التي قد يستدل بها بعض

1- لم يثبت عن الدارقطني نص في تسمية كتابه بالسنن، وهو الاسم الذي اشتهر به أوساط العلماء[مقدمة تحقيق سنن الدارقطني: لشعيب الأرناؤوط(30/1)]

2- تعجيل المنفعة : لابن حجر:( ص8)

ةو مرتبة على أبواب الفقه مع بيان –في الكثير من الأحيان- وجه ضعفها وعلتها واضطرابها وأنها لا تصلح دليلا للاحتجاج، هذا في الغالب الأعم وإن كان أحيانا يسوق الحديث أو حتى الباب مبينا صحته وحجيته[1]

هذا الالتباس أوقع الكثير من غير المختصين بالحديث في الخطأ والزلل باحتجاجهم بروايات الدارقطني في السنن ، خاصة مع عدم الرجوع إلى الأصل وإلا فإن الدارقطني في الكثير من الأحيان يعقب روايته للحديث ببيان علته وسبب ضعفه، وأظن أنه مما زاد في انتشار هذا الخطأ العلمي ظهور كتب التخريج والأطراف التي تكتفي بعزو الحديث وطرفه دون إيراد جميع كلام صاحب الحديث فيغري ذلك بعض الفقهاء بالاحتجاج بالحديث بحجة عزوه لسنن الدارقطني، وقد نبه الأئمة على هذه الظاهرة وبينوا مجانبتها للصواب؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد كلامه على أحاديث معينة يحتج بها بعضهم:" فَهِيَ أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ مَوْضُوعَةٌ لَمْ يَرْوِ أَهْلُ الصِّحَاحِ وَالسُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ وَالْمَسَانِيدِ مِنْهَا شَيْئًا. وَغَايَةُ مَا يُعْزَى مِثْلُ ذَلِكَ إلَى كِتَابِ الدارقطني وَهُوَ قَصَدَ بِهِ غَرَائِبَ السُّنَنِ؛ وَلِهَذَا يَرْوِي فِيهِ مِنْ الضَّعِيفِ وَالْمَوْضُوعِ مَا لَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْعَزْوِ إلَيْهِ لَا يُبِيحُ الِاعْتِمَادَ عَلَيْهِ" [2]

وفي موضع آخر يقول:" وَلَكِن أَبُو الْمَعَالِي مَعَ فرط ذكائه وحرصه على الْعلم وعلو قدره فِي فنه كَانَ قَلِيل الْمعرفَة بالآثار النَّبَوِيَّة وَلَعَلَّه لم يطالع الْمُوَطَّأ بِحَال حَتَّى يعلم مَا فِيهِ فَإِنَّهُ لم يكن لَهُ بالصحيحين البُخَارِيّ وَمُسلم وَسنَن أبي دَاوُد وَالنَّسَائِيّ وَالتِّرْمِذِيّ أَمْثَال هَذِه السّنَن علم أصلا فَكيف بالموطأ وَنَحْوه وَكَانَ مَعَ حرصه على الِاحْتِجَاج فِي مسَائِل الْخلاف فِي الْفِقْه إِنَّمَا عمدته سنَن أبي الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ وَأَبُو الْحسن مَعَ تَمام إِمَامَته فِي الحَدِيث فَإِنَّهُ إِنَّمَا صنف هَذِه السّنَن كي يذكر فِيهَا الْأَحَادِيث المستغربة فِي الْفِقْه وَيجمع طرقها فَإِنَّهَا هِيَ الَّتِي يحْتَاج فِيهَا إِلَى مثله فَأَما الْأَحَادِيث الْمَشْهُورَة فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا فَكَانَ يَسْتَغْنِي عَنْهَا فِي ذَلِك فَلهَذَا كَانَ مُجَرّدالِاكْتِفَاء بكتابه فِي هَذَا الحَدِيث يُورث جهلا عَظِيما بأصول الْإِسْلَام"[3]

وقال ابن عبد الهادي وهو في مقام الرد على من االحتج بحديث في السنن :" ...بل إنما رواه مثل الدارقطني الذي يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة وبين علة الحديث "[4]

1- انظر الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي(ص257)، مقدمة تحقيق سنن الدارقطني: لشعيب الأرناؤوط(30/1)

2- مجموع الفتاوى: ابن تيمية(27/ 166)

3- دقائق التفسير: ابن تيمية(2/ 168)

4- الصارم المنكي في الرد على السبكي: ابن عبد الهادي الحنبلي (ص: 22)

ويقول الزيلعي :" وَبَاقِيهَا عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ فِي سُنَنِهِ التي مَجْمَعُ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ، وَمَنْبَعُ الأحاديث الغريبة"[1]

وقال :" والدارقطني فَقَدْ مَلَأَ كِتَابَهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْغَرِيبَةِ. وَالشَّاذَّةِ. وَالْمُعَلَّلَةِ، وَكَمْ فِيهِ مِنْ حَدِيثٍ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ!" [2]

وتصحيحا وتنبيها على هذا الخطأ العلمي الذي انتشر في بعض الأوساط الفقهية جاء تأليف أبي محمد الجزائري الغساني فجاء استخراجه للأحاديث الضعيفة والمعلة من سنن الداراقطني.

وليكون فعله أبلغ وأقوى حجة فإنه رحمه الله تعالى اكتفى بإيراد وانتقاء الأحاديث الضعيفة التي يصرح الدارقطني بسبب ضعفها دون غيرها من الضعيف والغريب، لإيضاح الحجة والدليل والقاطع على أن إيراد الدارقطني لها ليس احتجاجا، وهذا يفحم من يكتفي بمجرد العزو إلى الدارقطني ممن ظن سننه كباقي السنن الأخرى التي جمع أصحابها الأحاديث المحتج بها عندهم كالسنن الأربعة، خاصة والدارقطني لم يصرح بمنهجه ولا بغرضه من السنن فوقع الكثير في هذا الخطأ.

فجمع الإمام الغساني لهذا الكتاب رد عملي وتخطئة لظاهرة العزو لسنن الدارقطني ومعاملتها كباقي السنن، وهي ظاهرة انتشرت في ذلك الحين ولا زالت خاصة من غير المتخصصين في الحديث والنقد.

بل إن مجرد عنونة كتابه :"بتخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني" يعد سابقة وجرأة علمية لم يسبق إليها وفي انتشار عنوان الكتاب فقط في الأوساط العلمية له أثر بالغ في تصحيح ذلك الخطأ المتوهم فهو يساهم في كسر الهيبة المتوهمة للاحتجاج بالسنن عند غير المختصين

وبناءً على ما تقدم، يظهر أن الغساني الجزائري لم يكن مجرد مُستخرجٍ للأحاديث، بل كان (حارساً لمنهج النقد الحديثي) في وجه التوسع الفقهي غير المنضبط بالعزو لغرائب السنن. وبذلك تحول كتابه من مجرد (تخريج) إلى (بيان وتحذير)، وهو ما يفسر اقتصاره على ما صرح الدارقطني بعلته؛ لتكون الحجة أقطع والبرهان أفحم.

1- نصب الراية: الزيلعي (1/ 356).

2- المصدر نفسه (1/ 360).

## 4.2 هيكله:

المتتبع يرى أن الجزائري قد حافظ على ترتيب الأحاديث كما في أصل السنن للدارقطني

من غير تبويب كما في الأصل، مستوعبا السنن من أوله إلى آخره ، أما

- **المصدر** الأول هو السنن زيادة على كتب الجرح والتعجيل وإن لم يصرح بها كما يظهر في بعض لضبط للرواة وأوصافهم

## 5.2 طبعاته:

طبع مرتين في السنة نفسها (1411-1991)

✓ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت تحقيق كمال يوسف الحوت، ضمنها ترجمة متوسطة للحافظ الدارقطني، وترجمة موجزة جدا للحافظ الجمال الجزائري وفيها أخطاء كقوله :"وفي كل المصادر التي اطلعنا عليها لم تذكر تاريخ وفاته"، والظاهر أنه يقصد تاريخ ميلاده لأنه بعد عدة أسطر قال :"توفي في محرم سنة اثنتين وثمانين وستمائة" وحتى في هذه فقد أخطأ فقد توفي في شوال لا محرم، أما تاريخ ميلاده فقد أشار إليه تلميذه الذهبي -وكل من ترجم له قد استقى ماداته منه- في معجم شيوخه؛ فقال: ووفاته فقال :: ((وُلِدَ سَنَة إحدى وسِتِّ مِائَة... تُوُفِّيَ بِدَارِ الْحَدِيثِ الشَّقَشْقَيَّة[1] في شَوَّالٍ سَنَةَ 682)) [2].

كما خلت مقدمة المحقق تماما عن الكلام الكتاب لا وصفا ولا دراسة، ولا حتى على منهجه في تحقيق الكتاب، وإنما شرع مباشرة في ضبط متن الكتاب.

لكن الناظر للتحقيق يجد أنه اعتمد على أسس هي :

- بيان مواضع الأحاديث من سنن الدارقطني.
- الإشارة إلى مصادر ترجمة الرواة المتكلم عليهم جرحا وتعديلا في أصل الكتاب، دون نقل للأقوال ولا مناقشة لها، بل مجرد إشارة للجزء والصفحة لكتب التراجم والجرح والتعديل.
- تخريج بعض الأحاديث والطرق الواردة وبيان من خرجها من أصحاب السنن والمعاجم والأسانيد

1- سميت بالشقشية في هذا الموضع فقط، وفي باقي كتب التراجم للذهبي ولغيره سميت بـ:"بالنجيبية" وهو الصحيح، أما الشقشقية فلم أعثر على من أشار إلى دار حديث أو مدرسة بهذا الاسم والله أعلم.

2- المعجم المختص بالمحدثين: الذهبي(ص31)

- شرح بعض الألفاظ الغريب أو العبارات الغامضة .
- كثيرا ما ينقل تعليقات من كتاب "التعليق المغني على سنن الدارقطني" لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.
- وينقل كذلك تعليقات للحافظ ابن حجر من التلخيص الحبير وأخرى للزيلعي من نصب الراية مع تعليقات متفرقة في بيان علل الأحاديث وغيرها.
- عمل فهارس للكتاب.

✓ طبعة دار عالم الكتب بالرياض تحقيق أشرف بن عبد المقصود وتتميز ب:

- لم يسق فيها ترجمة للمؤلف إلا أربعة أسطر في غاية الإيجاز أثناء المقدمة.
- خلت كذلك من أي دراسة أو وصف للكتاب .
- أورد في المقدمة وصفا في قرابة صفحة للمخطوطة المعتمدة في التحقيق وذكر من ميزاتها :
  - أنها بخط المؤلف الحافظ أبي محمد الجزائري الغساني.
  - أنها مكتوبة بخط نسخي واضح جدا .
  - خلوها من الشطب والأخطاء، مع بيان شدة اعتناء الحافظ بمقابلة الكتاب .
  - أنها المخطوطة أوقفها السلطان العادل محمود خان وهي من محفوظات المكتبة السليمانية بإستنبول برقم (464) وتقع في 56 ورقة.
- أشار إلى منهجيته في التحقيق في عدة عناصر منها:
  - اكتفاؤه بنسخة المؤلف بخط يده، نظرا لاعتنائه الشديد بها من ناحية الضبط والشكل والمقابلة والاستدراكات.
  - ترقيم الأحاديث وبيان مواضعها من سنن الدارقطني المطبوعة
  - إثبات الفروق بين طبعة السنن وهذا الكتاب مما أظهر أخطاء عدة في السنن المطبوعة.
  - عمل فهارس للكتاب.

ومن الملاحظات على هذه الطبعة:

- قصور كبير في ترجمة المؤلف ودراسة الكتاب.
- التحقيق مجرد إخراج للنص المخطوط ومقارنته بأصل السنن وإثبات الفروق.
- لا توجد فيه أي تعليقات أو تخريجات أو إحالة إلى كتب الجرح والتعديل والتخريج كما في طبعة كمال الحوت.

- الغلو في إثبات الفروق بين الأصل والسنن ، حتى إنه يثبت كثيرا فرق كتابة :"قال" بين الأصل والسنن، فتجدها في السنن:"ثنا" وفي هذا الكتاب :"قال ثنا"، فيأتي في الهامش ويقول:" غير موجودة في قط"، والصحيح أن هذا من الاختصار المتعارف عليه بين المحدثين والكتاب ففعل "قال" من الألفاظ التي اصطلح على لفظها وإن لم تكتب لذا نجدها تحذف اختصارا في أغلب الكتب الحديثية.

وبعد هذا العرض والبيان يمكننا القول أن الكتاب مازال يحتاج إلى تحقيق يليق به

## المحور الثاني: ملامح المنهج الحديثي عند ابي محمد الجزائري في كتابه (دراسة تحليلية تطبيقية)

### 1.آلية اختيار و انتقاء الأحاديث :

### 1.1 مفهوم التخريج عند أبي محمد الجزائري

التخريج مصطلح مشهور في علوم الحديث، وله عدة معان[1]؛

- فهو عند المتقدمين يرادف رواية الحديث بالسند، كقولنا : (هذا الحديث من تخريج البخاري في صحيحه).
- ثم صار له معنى أخص عند المتأخرين من الأئمة فهو عندهم إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه ، أو غيرهم ، بأسانيدهم ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين ، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما من أنواع العلو النسبي .
- ثم اشتهر هذا المصطلح عند المعاصرين بمعنى الكلام على الأحاديث ببيان من روى الحديث بإسناده ، و تحقيق مرتبته صحة وضعفا مع ما يقتضي ذلك من الكلام على اختلافات الأسانيد وبيان عللها وجرح رواتها وتعديلهم.

لكن الناظر في كتاب :(( **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**)) لأبي محمد الجزائري يجد أن تخريجه في الكتاب لا ينطبق على أي من تلك المعاني، فهو لم يسق الأحاديث من روايته ولا هو بين أسانيدها وحقق مرتبتها كعادة المخرجين المتأخرين والمعصرين فضلا عن المتقدمين، وبعد ومقارنته بأصله سنن الدارقطني نجد أن عمله فيه أي تخريجه عمل انتقائي استقرائي ،تمثل في جمع الأحاديث الضعيفة من سنن الدارقطني وتمييزها عن غيرها، متخذا في ذلك معيارا تقنيا ظاهرا في عملية الاختيار والانتقاء.

### 2.1 معيار انتقاء الأحاديث عند أبي محمد الجزائري:

يظهر هذا المعيار الذي بالمقارنة بين الكتاب وأصله، فيتبين أنه انتقاء الأحاديث الضعيفة التي صرح الإمام الدارقطني في سننه بضعفها، كحكمه عليها بالضعف والرد والنكارة وغيرها من المصطلحات

1- لسان المحدثين:محمد خلف سلامة(2/227-228)

الدالة على الضعف أو تصريحه عقبها بسبب يوجب في العادة ضعفها كجرح راو أو انقطاع أو تفرد أو غيرها من أسباب الضعف، ومما يدل على ذلك أمورا منها:

**أولا:** أن كل الأحاديث التي خرجها في كتابه أردفها بقول للإمام الدارقطني فيها وهذه أمثلة من أول الكتاب ووسطه وآخره:

- ورواه أَبَانَ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ قَالَ: «**الْحَلَالُ مَيْتَتُهُ الطَّهُورُ مَاؤُهُ**». أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ مَتْرُوكٌ.[1]
- وعن ابْنُ لَهِيعَةَ ، ثنا أَبُو الْأَسْوَدِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: «**لَا يَجِبُ عَلَى مَالِ الصَّغِيرِ زَكَاةٌ حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ**». ابْنُ لَهِيعَةَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ[2]
- وعن الْمُسَيِّب بْنُ شَرِيكٍ ، نا عُبَيْدٌ الْمُكْتِبُ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَسَخَ الْأَضْحَى كُلَّ ذَبْحٍ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ كُلَّ صَوْمٍ ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ كُلَّ غُسْلٍ ، وَالزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ**». خَالَفَهُ الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ ، عَنِ الْمُسَيِّبِ هُوَ ابْنُ شَرِيكٍ وَكِلَاهُمَا ضَعِيفَانِ ، وَالْمُسَيِّبُ بْنُ شَرِيكٍ مَتْرُوكٌ.[3]

**ثانيا:** ومن جهة أخرى، فإذا لم يصرح الدارقطني بضعف الحديث ، أو لم يذكر علةً له، فإن الحافظ أبا محمد الجزائري لا يورده في كتابه ولو كان الحديث ضعيفا ومما اشتهر ضعفه عند الأئمة؛ مما يدل على التزامه الصارم بشرط الانتقاء الذي رضيه ومثال ذلك:

- حديث يرويه الدارقطني عن أَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عُلْوَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَسَارَ لَيْلًا ، فَمَرُّوا عَلَى رَجُلٍ جَالِسٍ عِنْدَ مُقْرَاةٍ لَهُ ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا صَاحِبُ الْمُقْرَاةِ أَوَلَغَتِ السِّبَاعُ اللَّيْلَةَ فِي مُقْرَاتِكَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا صَاحِبُ الْمُقْرَاةِ لَا تُخْبِرْهُ هَذَا مُتَكَلِّفٌ لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَابٌ وَطَهُورٌ». وعن أَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ ، نا خَطَّابُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[4]. وهو حديث ضعيف من الطريقين؛

---

1- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم5، ص35)، سنن الدارقطني(رقم75).

2- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم464، ص223)، سنن الدارقطني(رقم1981).

3- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم697، ص309)، سنن الدارقطني(رقم4747).

4- سنن الدارقطني(رقم34 و35)

قال ابن عبد الهادي: «هذا حديث منكر، ومحمد بن علوان ضعيف»[1]. وقال الذهبي «رُوِي عن أيوب بن خالد الحراني؛ وهو منكر الحديث، عن محمد بن علوان، وليس بعمدة ... وهذا لم يصح»[2].
وأيوب بن خالد الحراني. قال ابن عدي في «حدَّث عن الأوزاعي بالمناكير»[3].

فالحديث ضعيف من الطريقين جميعا، لكن الداراقطني أورده ولم يعلق عليه ولعل ذلك لظهور حاله، فلم يورده أبو محمد الجزائري في تخريجه لأن مخالف لشرطه وهو تصريح الدارقطني بالضعف أو بسبب الضعف

- حديث القلتين في طهارة الماء فقد ساقه الإمام الدارقطني بأكثر من ثلاثين طريق ووجه، ولكنه لم يتحدث عن أي ضعف فيها أو جرح في رواتها رغم وجود ذلك في بعضها: كرواية الواقدي عن سفيان الثوري عن محمد بن اسحاق عن مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِأَرْضِ الْفَلَاةِ وَمَا يَنْتَابُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ فَقَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»[4].
والواقدي محمد بن عمر(ت207)معروف حاله فهو متروك[5].
وكذا رواية عباد بن صهيب:عن الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ ، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»[6]. وعباد متروك كما قال البخاري والنسائي[7].

فنجد الحافظ أبا محمد الجزائري يحترم السكوت المنهجي للحافظ الدارقطني فلم يخرج شيئا من هذه الطرق لأن الدارقطني لم يصرح بتضعيف لها، أو لأنه يرى أن الحديث ثابت وإن ضعفت بعض طرقه التي يسوقها الدارقطني فلا داعي لإخراج شيء منها في التخريج.

1- التنقيح: ابن عبد الهادي(1/ 74).
2- التنقيح: الذهبي(22/1).
3- الكامل: ابن عدي (2/ 218).
4- سنن الدارقطني(رقم18).
5- التقريب: ابن حجر(194/2).
6- سنن الدارقطني(رقم15).
7- ميزان الاعتدال(28/4).

بل يتجاوز ذلك إلى اشتراط التصريح الصريح بالتضعيف، فلا يكتفي بالإشارات الضمنية أو التعليلات غير المباشرة، مما يدل على دقة منهجه وصرامته في الالتزام بشرطه. ومثال ذلك:

- حديث ابْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَلِيبِ يُلْقَى فِيهِ الْجِيَفُ وَيَشْرَبُ مِنْهُ الْكِلَابُ وَالدَّوَابُّ ، فَقَالَ: «مَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ». قال الدارقطني :كَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَالْمَحْفُوظُ عَنِ ابْنِ عَيَّاشٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ[1].

ففي كلام الدارقطني حكم ضمني بمخالفة وضعف رواية مُحَمَّد بْنُ وَهْبٍ عن ابْن عَيَّاشٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. لأن المحفوظ عن ابن عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ.

ولكن أبا محمد الجزائري لم يسق هذه الرواية في التخريج لأنه ليس فيها تصريح صريح للحافظ الداراقطني بتضعيفها

ومما يؤكد هذا الشرط الذي التزمه الحافظ الجزائري في انتقاء وتخريج أحاديث كتابه؛ ما جاء في باب التسمية على الوضوء، فإن الحافظ الدارقطني ساق فيه تسعة أحاديث فيها ما ضعفه لا يخفى، لكن لم يعلق الدارقطني إلا على حديث واحد منها وهو ما يرويه من طريقين عن يَحْيَى بْنُ هَاشِمٍ ، نا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا تَطَهَّرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ فِي طُهُورِهِ لَمْ يَطْهُرْ مِنْهُ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ طُهُورِهِ فَلْيَشْهَدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ». يَحْيَى بْنُ هاشام ضَعِيفٌ

فاقتصر الحافظ الجزائري على هذا الحديث في تخريجه وأهمل باقي الأحاديث لأن الدارقطني لم يعقبها بتصريح في تضعيفها.

1- سنن الدارقطني(رقم20).

ولم يشترط الحافظ أبو محمد الجزائري أن يذكر الدارقطني سبب ضعف الحديث عقب كل حديث، بل الظاهر أنه يخرج حتى الأحاديث التي في رواتها مجروح صرح الحافظ الدارقطني بجرحه في موضع آخر من الكتاب فيستحضره الحافظ الجزائري وينقل قول الدارقطني فيه في حديث آخر، ومن أمثلة ذلك:

- قال أبو محمد الجزائري: وعن صَالِحُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِيمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةٌ» صالح بن موسى ضعيف[1].

أورده هكذا في التخريج لكن لما نرجع للحديث في سنن الدارقطني نجده قد ساقه دون أن يشير عنده إلى ضعف صالح بن موسى، ولما ننظر في باقي أحاديث السنن نجد أن الداراقطني قد صرح بضعف صالح بن منصور بعد هذا الموضع؛

- عند الحديث 2028 قال: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرُ صَالِحِ بْنِ مُوسَى وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.
- بعد الحديث 2137 قال: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مَنْصُورٍ غَيْرُ صَالِحٍ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.
- بعد الحديث 4473 قال: صَالِحُ بْنُ مُوسَى ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

- قال أبو محمد الجزائري: حديث مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ ، نا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَحْيَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ كَانَ يُصْغِي إِلَى الْهِرَّةِ الْإِنَاءَ حَتَّى تَشْرَبَ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا»[2]

أورده الجزائري رغم عدم وجود أي تعليق للدارقطني ثم قال :" محمد بن عمر هو الواقدي ضعيف "

وهذا اعتمادا منه على تصريح الدارقطني بضعف الواقدي في أكثر من موضع في السنن[3]

- وقال أبو محمد الجزائري: حديث رواه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن عطية بن قيس الكلاعي، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ الْكَلَاعِيِّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ» أبو بكر بن أبي مريم ليس بالقوي[1].

1- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم436، ص212)، سنن الدارقطني(رقم1908).
2- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم27، ص44)، سنن الدارقطني(رقم2018).
3- عقب الأحاديث: 2181، 2317، 2407.

أورده الجزائري رغم عدم وجود أي تعليق للدارقطني عقبه ثم قال :" أبو بكر بن أبي مريم ليس بالقوي"، فلم يكتف بفعل الدارقطني الذي اكتفى بالتنصيص على ضعفه عقب حديث سابق[2]. بل أعاد التصريح بضعفه عقب هذا الحديث لأن التصريح بضعف الحديث مقصد مراد في هذا الكتاب.

## 3.1 وفاء الحافظ أبي محمد الجز ائري بشرطه في الانتقاء:

يطرح هنا سؤال منهجي: هل التزم الحافظ أبو محمد بشرطه التزامًا تامًا؟ فلم يخرج إلا حديثا ضعيفا صرح الدارقطني بضعفه، وهل أخرج كل حديث استوفى شرطه؛ والجواب أنه قد وفّى بذلك في الغالب الأعم، غير أن عمله – كغيره من الجهود البشرية – لم يسلم من بعض الفوات، حيث وُجدت مواضع يسيرة لم يلتزم فيها بشرطه، ومن ذلك:

- حديث رواه الدارقطني فقال: نا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ بُرْدٍ الْأَنْطَاكِيُّ ، نا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ ، نا مُعَلَّى بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: " فِي السِّوَاكِ عَشْرُ خِصَالٍ: مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى ، وَمَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطَانِ ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ ، جَيِّدٌ لِلَّثَةِ ، وَمُذْهِبٌ بِالْحَفَرِ ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ ، وَيُطَيِّبُ الْفَمَ ، وَيُقَلِّلُ الْبَلْغَمَ ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ ، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ ". قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ: مُعَلَّى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ[3]. وقد استوفى شرط الحافظ الجزائري لكن لم يورده في التخريج.
- حديث أورده الحافظ الجزائري فقال: رواه الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الْقَطَّانُ ، عن أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، نا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنِ ابْنِ مِقْسَمٍ وَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الْبَحْرِ ، فَقَالَ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحَلَالُ مَيْتَتُهُ». لَفْظُ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَخَالَفَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، فَأَسْنَدَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَجَعَلَهُ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرٍ[4]، هكذا أورده الجزائري.

وعند التأمل في كلام الدارقطني نجده قد خالف عادته بتعليل الضعيف بإيراد ما صح، إذ هنا أورد الصحيح ثم أشار إلى من روى الرواية الضعيفة وساقها بسنده، فذهل الحافظ الجزائري وساق

---

1- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم105، ص79)، سنن الدارقطني(رقم597و 598).

2- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم105، ص79)، سنن الدارقطني(رقم597و 598).

3-سنن الدارقطني(رقم160).

4- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم55، ص59)، سنن الدارقطني(رقم363و364).

الحديث الأول في التخريج مع التعليل بعده ، وكان حقا عليه أن يسوق حديث عبد العزيز بن عمران الذي يسنده إلى أبي بكر مرفوعا وعبدالعزيز بن عمران، يعرف بابن أبى ثابت، (ت: 197 هـ)، متروك[1] .

أما الفضل بن زياد القطان فمن أصحاب الإمام أحمد من المتقدمين عنده[2].
و حديث جابر هذا فقَالَ فيه أَبُو عَلِيّ بْنُ السَّكَنِ: حَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، وقال ابن حجر:"وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَا يُخْشَى مِنْ التَّدْلِيسِ"[3] .

قال الزيلعي:" وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ مَاءِ الْبَحْرِ، الْحَدِيثَ. وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ "[4]

ومما يدل على صحة ذلك أن الإمام الدارقطني سئل عَنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ. فَقَالَ:" هُوَ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ الزُّهْرِيُّ. وَهُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، مَدِينِيٌّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ." [5]

## 4.1 اجتناب الحافظ أبي محمد الجزائري للتعليل بالروايات الصحيحة:

ومما يلحظ في عملية الانتقاء أن الحديث إذا كان من دلائل ضعفه وروده بوجه آخر أصح؛ كتعليل وصل الراوي للحديث بثبوت روايته مرسلا عمن هو أوثق منه، والإمام الدارقطني يسوق الوجهين جميعا ويعلل أحدهما بالآخر، أما الإمام الجزائري فإنه يكتفي بإيراد الوجه الضعيف وراويه، وقد يشير إلى الوجه الآخر من غير إيراد، لأن من مقاصده إخلاص كتابه للأحاديث الضعيفة دون سواها، وقد يكون هو المقصد الأول للإمام الداراقطني من سننه ولكن بسبب منهجه هذا في التعليل ضم كتابه الكثير من الأحاديث الصحيحة مع الضعيفة فالتبس الأمر على الكثيرين.، ومن أمثله هذا:

1- تهذيب التهذيب: ابن حجر (ج6/ص 312).
2- تاريخ بغداد: الخطيب(363/12).
3- نصب الراية: الزيلعي (1/ 99).
4- تهذيب التهذيب: ابن حجر (ج6/ص 312)
5- علل الدارقطني (1/ 220).

- قال أبو محمد الجزائري: ورواه أيضا: عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ ، نا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْضِيٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدِ اغْتَسَلَ وَقَدْ بَقِيَتْ لُمْعَةٌ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ لُمْعَةٌ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ ، فَكَانَ لَهُ شَعْرٌ وَارِدٌ ، «فَقَالَ بِشَعْرِهِ هَكَذَا عَلَى الْمَكَانِ فَبَلَّهُ». عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ هَذَا بَصْرِيٌّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الثِّقَاتِ يَرْوِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ عَنِ الْعَلَاءِ مُرْسَلًا.[1] فاكتفى بالإشارة إلى روايةالثقات لمرسلة، أما الدارقطني فإنه ساق الحديث المرسل بسنده ثم قال: :((هَذَا مُرْسَلٌ وَهُوَ الصَّوَابُ))[2]

## 5.1 هل لم يورد الحافظ الجزائري حديثا صحيحا في كتابه؟

والجواب على ذلك يحتاج إلى استقراء تام للكتاب ، لكن المقطوع به أنه وإن وجد شيء من ذلك فهو غير مقصود لخروجه عن موضوع الكتاب، وقد وقفت على رواية أوردها ثم وثق راويها على غير عادته:

- قال أبو محمد الجزائري: ورواه عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا وَبِظَهْرِ رِجْلِهِ لُمْعَةٌ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «أَبِهَذَا الْوُضُوءِ تَحْضُرُ الصَّلَاةَ؟» ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرْدُ شَدِيدٌ وَمَا مَعِيَ مَا يُدَفِّيِنِي ، فَرَّقَ لَهُ بَعْدَمَا هَمَّ بِهِ ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «اغْسِلْ مَا تَرَكْتَ مِنْ قَدَمِكَ وَأَعِدِ الصَّلَاةَ» ، وَأَمَرَ لَهُ بِخَمِيصَةٍ. ثم قال أبو محمد الجزائري مما لم يذكره الدارقطني:((عبد الملك هو ابن أبي سليمان ثقة))[3]

## 2.الصناعة الحديثية في التخريج:

رغم أن عمل الحافظ أبي محمد الجزائري في كتابه التخريج يغلب عليه الطابع الانتقائي كان تقنيا آليا إلا أن خلفيته المتينة بالحديث وعلومه، ظهرت في مواضع متعددة، من خلال تدخلاته العلمية المحدودة، مثل: ضبط أسماء الرواة، والحكم على بعضهم، والإشارة إلى علل خفية.

مما يدل على أن عمله لم يكن آليًا محضًا، بل مؤسسًا على ملكة حديثية راسخة.

### 2.1 ضبط أسماء الرواة: ومن أمثلة ذلك

1- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم61، ص61)، سنن الدارقطني(رقم386).
2- سنن الدارقطني(رقم387).
3- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم60، ص61)، سنن الدارقطني(رقم385).

- بعد إيراده للحديث وقول الدارقطني: ((أبو بكر الهذلي ضعيف))، قال: ((واسمه سَلمى))[1]،

فضبط اسم الرواي المشهور بكنيته

## 2.2 جرح وتعديل الرواة ومن أمثلة ذلك:

- بعد إيراده للحديث قال: ((عبد الملك هو ابن أبي سليمان ثقة))[2]، ولا وجود لذلك في سنن الدارقطني فهو من زيادة من الحافظ أبي محمد الجزائري واستحضار منه لتوثيق الراوي.

## 3.2 الكلام في العلل ومن أمثلة ذلك:

- حديث أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُضَرِيُّ ، نا أَبُو عَاصِمٍ ، نا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ أَوْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ بِثَلَاثِ حَثَيَاتٍ مِنَ التُّرَابِ». قَالَ زَمْعَةُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ طَاوُسٍ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهَذَا سَوَاءً. لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ الْمُضَرِيِّ ، وَهُوَ كَذَّابٌ مَتْرُوكٌ ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ ، عَنْ زَمْعَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ ، عَنْ طَاوُسٍ مُرْسَلًا لَيْسَ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَابْنُ وَهْبٍ ، وَوَكِيعٌ ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ زَمْعَةَ ، وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ ، عَنْ طَاوُسٍ قَوْلَهُ. وَقَدْ سَأَلْتُ سَلَمَةَ عَنْ قَوْلِ زَمْعَةَ: إِنَّهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. هذا كله أورده أبو محمد الجزائري حرفيا في التخريج كما سطره الدارقطني ، ثم قال : ((والصحيح أنه من قول طاوس والله أعلم))[3] . وختمه لكلامه ب((والله أعلم)) يدل على تورعه وتهيبه في الكلام في العلل والرجال.

---

1- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم10، ص37)، سنن الدارقطني(رقم115).

2- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم60، ص61)، سنن الدارقطني(رقم385).

3- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني: أبو محمد الجزائري الغساني(رقم17، ص40)، سنن الدارقطني(رقم155).

## الخاتمة

يمكن في ختام هذه المداخلة تسجيل جملة من النتائج والتوصيات التي يكشفها النظر في شخصية الحافظ أبي محمد الغساني الجزائري وكتابه «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني»:

### أولاً: النتائج:

تأكيد نسبته العلمية: أكد البحث صحة نسبة الحافظ الغساني إلى القطر الجزائري، وتبيّن أن هذا الإمام –على قلة ما وصلنا من أخباره– كان من المشتغلين بالحديث روايةً ودراية، وأن صلته بمدرسة النقد الحديثي، واتصاله بكبار الأئمة كابن الصلاح ، قد أسهمت في تكوين ملكته الحديثية، وهو ما انعكس في عمله وإن كان في ظاهره مختصرًا محدود الحجم.

تحرير حقيقة منهجه في "التخريج": أظهر التحليل المنهجي لكتابه أن ما سمّاه تخريجًا لا يندرج ضمن المعنى الاصطلاحي المتأخر للتخريج، وإنما هو عملٌ انتقائيٌّ استقرائيٌّ دقيق، قائم على شرطٍ منهجيٍّ واضح، يتمثل في جمع الأحاديث التي صرّح الإمام الدارقطني بضعفها أو بعِلَلها، مع تجنب ما لم يُصرَّح فيه بذلك، ولو كان ضعيفًا في نفسه؛ وهو ما يكشف عن وعيٍ نقديٍّ بمنهج الدارقطني، ومحاولةٍ لضبط تلقي كتابه ورفع الالتباس الواقع في التعامل معه، مما يجعل كتابه دليلاً إرشادياً مهما لضعاف السنن.

القيمة التصحيحية للكتاب: كما تبيّن أن هذا العمل –على وجازته– يحمل بعدًا تصحيحيًا مهمًا، إذ يمثل ردًّا عمليًا على ظاهرة الاكتفاء بمجرد العزو إلى سنن الدارقطني في الاحتجاج، دون اعتبار لطبيعة الكتاب ومنهجه، مما يمنحه قيمةً علمية تتجاوز حجمه، وتجعله لبنةً مبكرة في خدمة هذا المصنّف وبيان منهجه.

لحاجة إلى تحقيق علمي جديد: أظهرت الدراسة أن الكتاب –في صورته المطبوعة– لا يزال بحاجة إلى تحقيق علمي يستوعب قيمته، ويبرز خصائصه المنهجية، ويقارن نصه بأصوله، ويستكمل دراسته دراسةً تحليليةً وافية.

### ثانياً: التوصيات:

**إعادة التحقيق**: توصي المداخلة بضرورة إعادة تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً رصيناً، اعتماداً على "نسخة المؤلف" المخطوطة، لتجاوز القصور الواضح في الطبعات المتاحة.

**إحياء التراث الجزائري المهاجر**: الدعوة إلى تتبع آثار العلماء الجزائريين الذين استوطنوا المشرق، واستكشاف جهودهم في خدمة السنة النبوية، لما لذلك من أثر في إبراز امتداد المدرسة الحديثية الجزائرية عبر الأقاليم والعصور.

**استشراف آفاق الخدمة الحديثية للسنن**: إن الفطنة المبكرة التي أبداها الحافظ الغساني في تمييز ضعاف السنن تستنهض همم المشتغلين بالحديث اليوم لاستكمال هذا المشروع النقدي؛ وذلك من خلال مسارين: الأول: توسيع شرط الجزائري لاستيعاب جملة الأحاديث الضعيفة التي سكت عنها الدارقطني أو لم يصرح بعلتها. والثاني -وهو الأهم-: العمل على (تجريد صحيح السنن وحسنه)، ليكون هذا الكتاب الفريد متاحاً للفقهاء والمجتهدين في صورةٍ تيسّر الاستدلال بما صح فيه، وتُؤمّن جانبهم من الاحتجاج بما ضَعُف".

وختاماً، نسأل الله أن يكون هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وخدمة لسنة نبيه المصطفى ﷺ.

والله الموفق.

## قائمة المصادروالمراجع


1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، دقائق التفسير، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2، 1404هـ.
2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، ط3، 1426هـ/2005م.
3. ابن الأبار، محمد بن عبد الله، التكملة لكتاب الصلة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
4. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق.
5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ/1986م.
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ/1984م.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار البشائر، بيروت، ط1، 1996م.
8. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف ، حيدر آباد، ط2، 1392/1972.
9. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار هجر، الجيزة، ط1، 1418هـ/1997م.
10. ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن، التنقيح، دار النشر، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م.
11. ابن عبد الهادي، يوسف بن حسن، الصارم المنكي في الرد على السبكي، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1424/2003.
12. ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1434هـ/2013م.
13. ابن مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
15. الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1434هـ/2013م.
16. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
17. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م.
18. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
19. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م.
20. الدارقطني، علي بن عمر، علل الدارقطني، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.
21. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003م.
22. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1405هـ/1985م.
23. الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، دار الكتب العلمية، بيروت.
24. الذهبي، محمد بن أحمد، المعجم المختص بالمحدثين، مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1408هـ/1988م.
25. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، دار المعرفة، ط1، 1382هـ/1963م.
26. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
27. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.
28. الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م.
29. عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1426/2006.
30. الغساني الجزائري، أبو محمد، تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411.
31. الغساني الجزائري، أبو محمد ، تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1411
32. محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، دار الكتب العلمية، بيروت.

33.النعيمي الدمشقي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410/1990.
34.نويهض، عادل، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط2، 1400هـ/1980م.
35. الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله، الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، دار الأندلس الخضراء.

# فهرس المحتوى

المقدمة ..... 3
المحور الأول: التعريف بالحافظ أبي محمد عبد الله بن يحيى الغساني الجزائري ومصنَّفه ..... 5
1. التعريف بالحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يحيى الغساني الجزائري. ..... 5
1.1 نسبه ومولده: ..... 5
2.1 ميلاده ووفاته: ..... 6
3.1 شيوخه: ..... 6
4.1 تلاميذه: ..... 7
5.1 مكانته العلمية: ..... 7
6.1 مؤلفاته: ..... 8
2.التعريف بكتاب((تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني)) للحافظ أبي محمد الجزائري. ..... 8
1.2 أوليته في الاعتناء بسنن الدارقطني: ..... 8
2.2 موضوعه وهدفه: ..... 9
2 .3 الباعث على التأليف: ..... 11
2 .4 هيكله: ..... 14
2 .5 طبعاته: ..... 14
المحور الثاني: ملامح المنهج الحديثي عند ابي محمد الجزائري في كتابه (دراسة تحليلية تطبيقية) ..... 17
1.آلية اختيار وانتقاء الأحاديث : ..... 17
1.1 مفهوم التخريج عند أبي محمد الجزائري ..... 17
2.1 معيار انتقاء الأحاديث عند أبي محمد الجزائري: ..... 17
3.1 وفاء الحافظ أبي محمد الجزائري بشرطه في الانتقاء: ..... 22
4.1 اجتناب الحافظ أبي محمد الجزائري للتعليل بالروايات الصحيحة: ..... 23
5.1 هل لم يورد الحافظ الجزائري حديثا صحيحا في كتابه؟ ..... 24
2.الصناعة الحديثية في التخريج: ..... 24
2.1 ضبط أسماء الرواة: ..... 24
2.2 جرح وتعديل الرواة: ..... 25
2 .3 الكلام في العلل: ..... 25
الخاتمة ..... 26